

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٨٦ لسنة ١٩٦٠

تجديد إعارات مستشارين ونواب مجلس الدولة
للعمل ببعض المؤسسات

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٦٢ من القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن
تنظيم مجلس الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛
وعلى موافقة المجلس النحاس للشؤون الإدارية بمجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - تجدد إعاره الأستاذ دردير عثمان على فراج النائب بمجلس
الدولة للعمل بمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة سنة أخرى تبدأ من
١٥ يولييه سنة ١٩٦٠ التاريخ التالي لانتهاه مدة الإعاره السابقه، على أن
تشغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره .

مادة ٢ - تجدد إعاره الأستاذ عبد العال اسماعيل خضير المستشار
بمجلس الدولة لشغل وظيفه رئيس إدارة التشريع والقضايا بوزارة العدل
اللييه لمدة سنة أخرى تبدأ من أول سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، على أن تشغل
وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره ، وعلى أن يعامل ماليا طبقا
لنص البند الأول من القواعد الماليه للموظفين المعارين التي وافق عليها
مجلس الوزراء بقراره الصادر في ٢٤ من أغسطس سنة ١٩٥٥

مادة ٣ - تجدد إعاره كل من الأستاذ محمد عبد المحسن عبد العزيز
مجمية المستشار المساعد بمجلس الدولة للعمل بأخراسة البريطانية
بالأسكندرية لمدة سنة تبدأ من ٤ سبتمبر سنة ١٩٦٠ ، والأستاذ
عبد السلام كمال حجازي النائب به ، للعمل رئيسا لمكتب التصفيه
لمدة سنة تبدأ من ١٦ يولييه سنة ١٩٦٠ التاريخ التالي لانتهاه مدة التجديد
السابقه لكل منهما ، مع شغل الوظيفتين بدرجةيهما بالمجلس أثناء فترة
الإعاره .

مادة ٤ - تجدد إعاره كل من :

الأستاذ محمود ابراهيم العطار ، المستشار المساعد بمجلس الدولة

الأستاذ عصام الدين السيد سلام ، النائب بمجلس الدولة .

الأستاذ السيد محمد ابراهيم سليمان ، النائب بمجلس الدولة .

للعمل بإدارة النقل العام لمنطقة الاسكندرية لمدة سنة أخرى تبدأ
من ١٨ أكتوبر سنة ١٩٦٠ بالنسبة للأول والثالث . ومن ٢٢ أكتوبر
سنة ١٩٦٠ بالنسبة للثاني التاريخ التالي لانتهاه مدة تجديد إعارتهم السابقه ،
على أن تشغل وظائفهم بدرجةها بمجلس الدولة أثناء فترة الإعاره

مادة ٥ - تجدد إعاره الأستاذ عبد المجيد محمود خليل النحاس المستشار
المساعد بمجلس الدولة ، للعمل مستشارا قانونيا لمرفق مياه القاهرة لمدة
سنة أخرى تبدأ من أول أكتوبر سنة ١٩٦٠ التاريخ التالي لانتهاه إعارته
السابقه ، على أن تشغل وظيفته بدرجةها بالمجلس أثناء فترة الإعاره .

مادة ٦ - تجدد إعاره الأستاذ أحمد عباس أحمد رمضان النائب
بمجلس الدولة للعمل مديرا لإدارة الشؤون القانونية والتحقيقات بمؤسسة
النقل العام لمدينة القاهرة لمدة سنة تبدأ من ١٤ أكتوبر سنة ١٩٦٠
التاريخ التالي لانتهاه إعارته السابقه ، على أن تشغل وظيفته بالمجلس أثناء
فترة الإعاره .

مادة ٧ - تجدد إعاره الأستاذ محمد بهجت محمود عتيبة ، المستشار
المساعد بمجلس الدولة ، للعمل مديرا للشؤون القانونية بشركة الجمهورية
للتأمين لمدة سنة أخرى تبدأ من أول أغسطس سنة ١٩٦٠ التاريخ التالي
لانتهاه مدة الإعاره السابقه مع استمرار شغل وظيفته بالمجلس أثناء
فترة الإعاره .

مادة ٨ - تجدد إعاره كل من الأساتذة :

محمد كامل الموجي ، المستشار المساعد بمجلس الدولة

محمد صالح الساكت ، « « « «

نمبر لبيب مشرق ، النائب « « « «

عبد المجيد بيومي مذكور ، « « « «

للعمل بالهيئة العامة للصانع الحرية لمدة سنة أخرى تبدأ من التاريخ
التالي لانتهاه مدة تجديد إعاره كل منهم السابقه مع استمرار شغل وظائفهم
بدرجةها أثناء فترة الإعاره .

مادة ٩ - على رئيس مجلس الدولة تنفيذ هذا القرار

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٦ جمادى الأولى سنة ١٣٨٠ (١٥ نوفمبر سنة ١٩٦٠)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٠٨٧ لسنة ١٩٦٠

بتعيين أعضاء ومندوبين مساعدين بمجلس الدولة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس
الدولة للجمهورية العربية المتحدة ؛

وعلى موافقة المجلس النحاس للشؤون الإدارية بمجلس الدولة
في ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٠ ؛